

تأثير الحمائية الجديدة وحرب العملات على الاقتصاد العالمي في ظل جائحة
كورونا دراسة حالة الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين دراسة
قياسية (2000-2021)

The impact of the new protectionism and the currency war on the
global economy in light of the Covid-19 pandemic

A standard study of the trade conflict between the USA and China
(2000-2021)

أ د براهيمية عمار

ط د بالغيثار مسعود

جامعة العربي التبسي -تبسة- الجزائر

جامعة العربي التبسي -تبسة- الجزائر

ammар.brahmia@univ-tebessa.dz

messaoud.belghitar@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/01/14

تاريخ القبول: 2023/10/26

تاريخ الاستلام: 2022/12/31

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير الحمائية الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وحرب العملات على الاقتصاد العالمي وتداعياتها على مستوى صراع الأقطاب التجارية الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية والصين في ظل تفشي جائحة كورونا كوفيد (19)، واعتمدنا على الدراسة القياسية لإبراز تأثير الحمائية الجديدة وكذا تغير سعر صرف اليوان مقابل الدولار على الميزان التجاري البيئي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ما بين (2000-2021).

وقد خلصت الدراسة إلى أن زيادة السياسات الحمائية الجديدة بوحدة واحدة ستؤدي إلى انخفاض في الميزان التجاري البيئي ونمو الاقتصاد العالمي وكذا تغير سعر صرف اليوان مقابل الدولار يؤثر في الميزان التجاري البيئي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أي أن زيادة بوحدة واحدة في سعر صرف اليوان مقابل الدولار ستؤدي إلى الزيادة في الميزان التجاري البيئي للدولتين والعكس صحيح.

الكلمات المفتاحية: الحمائية جديدة، حرب العملات، الاقتصاد العالمي، جائحة كورونا.

تصنيف JEL: F13، F02، F31

Abstract:

This study aims to highlight the features of the new protectionist policies and their consequences at the level of the struggle of the major commercial poles- the USA and China- during Covid-19. A standard study has been used to highlight the impact of the new protectionist policies and the change in the yuan's exchange rate against the dollar on the intra-trade balance between the USA and China during 2000-2021.

The study concluded that an increase in the new protectionist policies by one unit leads to a decrease in the intra-trade balance. The change in the yuan exchange rate against the dollar- on the other hand- affects the intra-trade balance between the USA and China, meaning that an increase of

one unit in the yuan exchange rate against the dollar will affect the increase in the intra-trade balance of the two countries.

Keywords: new protectionism, currency war, global economy, Covid-19 pandemic.

Jel Classification Codes : F13, F02, F31.

المؤلف المرسل: بالغيثار مسعود

I. تمهيد:

تبنت العديد من الدول المتقدمة في السنوات الأخيرة سياسات تجارية أكثر حمائية. ولقد تجلت مظاهرها في العلاقة التجارية الأكثر أهمية في العالم بين الولايات المتحدة والصين وبدرجة أقل الاتحاد الأوروبي. إذ أن الاقتصاديين الصيني والأمريكي يعتبران أكبر موليين للاقتصاد العالمي من ناحية المنتجات والسلع والتكنولوجيا وهما ركيزتين ودعامتين أساسيتين لتمويل الأسواق التجارة الدولية، مع ظهور العولمة وظهور أقطاب تجارية من الدول الصاعدة وعلى رأسها الصين والهند وبداية عهد جديد من التنافس للهيمنة على الاقتصاد العالمي أدى إلى ظهور كتلتا إقليمية واقتصادية والتصدي للنمو المتزايد للدول الصاعدة.

شهدت سنة 2001 بداية بروز الصين على الساحة الاقتصادية وخاصة بعد الإصلاحات العميقة وانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة OMC، سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد التطورات المستمرة في نسب النمو المرتفعة للدول الصاعدة وعلى رأسها الصين والمخاوف من تعدد الأزمات في النظام الرأسمالي إلى التفكير في كبح هذا النمو للمحافظة على مكانتها كأكبر ممول للاقتصاد العالمي، فعمدت استخدام العديد من الأساليب الخفية والعلنية من أجل المحافظة على مكانتها ولكن لم تستطع الحد من هذا النمو.

ومع بداية سنة 2018 عرفت السياسة التجارية للولايات المتحدة نهج أكثر حمائية من سابقه للمحافظة على تنافسية منتجاتها الوطنية ومكانتها في الهيمنة على الاقتصاد العالمي وفي محاولة لكبح النمو المتسارع للعديد من الدول المتقدمة والصاعدة وعلى رأسها الصين، مما أدى إلى احتكاكات دولية مع الاقتصادات الكبرى والدخول في حرب تجارية مع الصين. سعت هذه الأخيرة لرد على الولايات المتحدة الأمريكية بفرض تعريفات مماثلة للحفاظ على مصالحها التجارية وأهدأها الحالية والمستقبلية ومن بعض الأساليب التي ركزت عليها الصين لحماية منتجاتها الوطنية التخفيض في قيمة اليوان كسلاح لزيادة تنافسية منتجاتها دولياً والتقليل من الأضرار الناجمة عن عقوبات التعريفات للإدارة الأمريكية ما نجم عنه حرب تجارية شملت العديد من الأساليب منها التخفيض التنافسي للعملة أو ما يسمى بحرب العملات كأسلوب حمائي.

● مشكلة الدراسة: مع التزايد الرهيب للموجة الحمائية الجديدة في ظل صراع الأقطاب المهيمنة على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، وخاصة بعد وصول الرئيس الأمريكي لسدة الحكم سنة 2018، واستخدامه لرسوم جمركية جديدة، ورد فعل الصين المماثل من خلال استخدام العديد من الأساليب الحمائية وبناء على هذا نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الحمائية الجديدة وحرب العملات على نمو الاقتصاد العالمي في ظل تعدد الأزمات وجائحة كورونا دراسة حالة الميزان التجاري البيني بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين للفترة (2000-2021) ؟

تتخلل هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية وللإجابة عنها نذكر ما يلي:

1. ما هو مفهوم الحمائية الجديدة وأدواتها؟
2. ماهي أثار الحمائية الجديدة على التجارة الدولية ما بين أزمة 2008 وجائحة كورونا كوفيد19؟
3. ما هو مفهوم الحرب التجارية وحرب العملات كأسلوب حمائي وأثاره على الاقتصاد العالمي؟
4. ما حجم تأثير السياسات الحمائية الجديدة وسعر صرف اليوان مقابل الدولار على الميزان التجاري البيني للولايات المتحدة الأمريكية والصين؟

● **فرضية الدراسة:** تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية

1. وجود تأثير للسياسات الحمائية الجديدة على التجارة الدولية والميزان التجاري البيني بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.
2. وجود تأثير لسعر صرف اليوان مقابل الدولار على الميزان التجاري البيني للولايات المتحدة الأمريكية والصين.

● **أهمية الدراسة:**

تتجلى أهمية الدراسة في تسابق الدول المتقدمة على الهيمنة على الاقتصاد العالمي، وتفشي فيروس كورونا، أعلنت معظم دول العالم عن حالة طوارئ واتخذت جملة من التدابير والأساليب الحمائية الجديدة للحد من انتشاره، وانتهاج لسياسة الغلق الجزئي أو الكلي، ومن هذه الأساليب الاهتمام بالوقاية والسلامة الصحية وفي المقابل انتعاش للتجارة الصحية والوقاية ما أدى تأثير على نمو الاقتصاد العالمي، هذه الأساليب غير منافية لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة OMC لكنها تعيق حركة التجارة الدولية، وعلى ضوء هذا سنسلط الضوء على تأثير هذه الأساليب الجديدة وحرب العملات على نمو الاقتصاد العالمي في الفترة ما بين (2000-2021) في ظل تعدد الأزمات المالية وانتشار فيروس كورونا.

● **الهدف من الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات الحمائية الجديدة وحرب العملات على حركة التجارة العالمية ونمو الاقتصاد العالمي من مطلع عام 2000 إلى أزمة انتشار جائحة كورونا.

● **منهج الدراسة:**

نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي نظير من خلاله الإطار العام للسياسات الحمائية الجديدة والحروب التجارية في ظل تعدد الأزمات وانتشار جائحة كورونا واستخدمنا المنهج الكمي في الدراسة التطبيقية التي تبرز العلاقة بين السياسات الحمائية الجديدة وتغير سعر صرف اليوان مقابل الدولار مع ميزان التجاري البيني للولايات المتحدة الأمريكية والصين لمتغيرات الدراسة ثم نتطرق لتحليل وتفسير نتائج المحصل عليها.

• الدراسات السابقة:

- ❖ Douglas A. Irwin : Esprit de Currency, Finance & Development, June 2011, Vol, 48, No, 02.

تسلط هذه الدراسة الضوء على خصائص الولايات المتحدة والصين من خلال الوظائف المختلفة للنظام التجاري العالمي الجديد والنظام النقدي وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية ودرجة الاعتماد المتبادل بينهما مما يؤثر سلبًا على الولايات المتحدة والصين، وعلى العلاقات التجارية الدولية والاقتصاد العالمي. لكن السياسات الحمائية الجديدة لا تقتصر على حروب العملات، فبالإضافة إلى البحوث التطبيقية القياسية حول تأثير سياسة اليوان على التجارة الخارجية، تسلط هذه الدراسة الضوء أيضًا على كيفية استخدام التكتلات الاقتصادية والمعايير البيئية كأدوات حمائية جديدة في التجارة الدولية.

- ❖ Zoryama lutsyshyn and Natalia Reznikova: Competitive devaluation in Currency wars: Financial Projection of neo-protectionism, the national University of Kyiv, and 2013.

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الأزمة المالية العالمية وفشل أسعار الصرف الحرة في استدامة تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي في كل مرة، وحروب العملات وتراجعها وتهديد مستقبل منظمة التجارة العالمية، ودعوة الأخيرة للتوسع. استشارة عمل مجموعة العشرين بشأن حلول الأزمات. نهج حمائي لدراسة تأثير سياسة اليوان على التجارة الخارجية للصين بناءً على التطبيق القياسي

- ❖ جعفري عمار، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، سياسات تخفيض العملة نموذجًا، مع الإشارة إلى حالة الصين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة بسكرة، 2017/2018.

تستكشف هذه الدراسة السياسات الحمائية الجديدة استجابة للنظام العالمي الجديد متعدد الأطراف، والانفتاح الاقتصادي والعمولة، وتحرير التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية، مع التركيز على الصين. النموذج الوحيد والأبرز، الذي حقق مكاسب اقتصادية كثيرة بسبب استخدامه للحمائية الجديدة، وخفض قيمة اليوان عمداً، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية لمنتجاته في السوق الدولية وتطور الصادرات، فضلاً عن الاختلالات الخطيرة في هيكل العلاقات التجارية الدولية تأثير الأزمة المالية العالمية. وعلى هذا الأساس سنتطرق في دراستنا هذه إلى الأساليب الحمائية الجديدة وحرب العملات في ظل جائحة كورونا وتأثيرها على حركة التجارة الدولية ونمو الاقتصاد العالمي.

- ❖ دراسة "روايح عبد الرحمان 2019": دراسة قياسية أثيرتقلبات سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الصين إلى الولايات المتحدة للفترة (2000-2016) مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول، الجزائر، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

سلطت هذه الدراسة الضوء على أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي على صادرات الصين والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2000-2016) حيث تم استخدام نموذج الانحدار البسيط بالاعتماد على برنامج Eviews 09 باستخدام طريقة المربعات الصغرى التي اعتمد عليها في تقدير النموذج.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود عالقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي وصادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شهد سعر الصرف الصيني مقابل الدولار الأمريكي انخفاضات متتالية، وفي المقابل سجلت الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة تزايداً.

أولاً: الإطار العام للحماية الجديدة

1. نشأة الحماية الجديدة وظهورها

برزت الحماية الجديدة في القرن الماضي بقيام الصناعات الناشئة، والاتجاه نحو التدويل وانتشار ظاهرة العولمة، وتركزت الحماية على منتجات كانت صناعاتها قد نقلت إلى البلدان النامية مثل: المنسوجات، الملابس، الصلب وأصبحت سياساتها تمارس في ثمانينيات القرن الماضي على قطاعات جديدة مثل: السيارات، الإلكترونيات، وامتدت لتصيب الكثير من المنتجات الزراعية للدول النامية.

بالرغم مما دعت إليه الجات GAT ثم المنظمة العالمية للتجارة OMC من تحرير للتجارة الدولية والعودة إلى حرية صرف العملات وتخفيض الحواجز أمام التدفقات التجارية للنمو الكبير للأسواق المالية والنقدية، إلا أنه منذ بداية السبعينيات وتدابير الحماية تتصاعد لاسيما في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ولقد لاقى السياسات الحماية الجديدة الترحيب من طرف الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، مع تزايد الدعوات من أجل الحماية مستعينة بدعوى مواجهة الأزمات وضعف الانتعاش وتفاوت أسعار الصرف والجمود الهيكلي وغير ذلك.

وعلى هذا الأساس سعت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في استخدامها لأساليب جديدة وخفية كتدابير البيئة والوقاية والسلامة الصحية لكي تبرر وضع القيود على واردات الدول الصاعدة والنامية لتضييق على منتجاتها من غزو الأسواق العالمية وتحقيق نسب نمو مرتفعة وتكون خطر عليها وتهدد بيازاحتها من مكانتها كأكبر ممول للاقتصاد العالمي، مستغلة المادة 19 من قانون الجات GAT في حق الدولة المستوردة لحماية اقتصادها من الأضرار الناجمة عن الاستيراد، وتكون الإجراءات بصفة مؤقتة من أجل تعديل أوضاعها والعودة إلى الحرية التجارية من جديد، فيما تشير المصادر والاحصائيات إلى استمرار التزايد الرهيب لتدابير الحماية الجديدة، لاسيما في الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة. (فاضل، سلطان، و عدنان، 2020).

2. تعريف الحمائية الجديدة:

الحمائية هي مجموع السياسات التجارية الحكومية التي تهدف إلى مساعدة الشركات والمؤسسات المحلية للمنتجين مقابل المنتجين الأجانب في صناعة معينة، للحد من وصول المنتجين الأجانب إلى السوق المحلية، عن طريق خفض التكلفة للمنتجين المحليين ورفع أسعار المنتجات الأجنبية، (Abboush, 2016)

تعرف كذلك على أنها مجموعة الممارسات التي تقيد حركة التجارة الدولية لمساعدة الصناعات المحلية بهدف تحسين الأنشطة الاقتصادية وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والدولية بأساليب لا تتعارض مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة مثل معايير المتعلقة بالسلامة أو الجودة. (Tejvan, 2015)

تتمثل الحمائية الجديدة في تلك السياسات الوطنية التي تستخدم داخل كل دولة، والتي تفرض تكاليف إضافية على منتجات دول أخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي ضمن جهود للدفاع عن المخرجات الوطنية في الأسواق الدولية، إلا أن تلك التوجهات ستترك انعكاسات سلبية على الدول الأخرى ويؤدي ذلك إلى تزايد ردود الأفعال أو ما يسمى بالحروب التجارية. (علاوي و شري، 2014)

هي كل السلوكيات والأساليب المتبعة من طرف الدول الهادفة إلى تدعيم وتشجيع المنتجات الوطنية في الأسواق الدولية متجاوزة كل أشكال الدعم والحماية الكلاسيكية كالقيود الفنية والكمية. (Peter. G, 2012)

3. الفرق بين الحمائية القديمة والحمائية الجديدة:

يمكن تمييز الحمائية الجديدة عن الحمائية التقليدية القديمة من خلال ما يلي:

- 1.3 تؤدي العوائق الجمركية إلى تذبذب آليات عمل الاسواق. أما الحمائية الجديدة فهي عوائق تلغي هذه الآلية كلياً.
- 2.3 الرسوم الجمركية تتميز بالشفافية والوضوح، فهي معروفة بمقدار معين، أما العوائق الحمائية الجديدة يضل وجودها مستترا.
- 3.3 القيود الحمائية الجديدة هو طرح السعر الدولي من السعر المحلي وقسمة الناتج على السعر الدولي أفضل وسيلة لقياس العبء. بينما يوجد مقياس مرض بشكل كلي للقيود الحمائية الجديدة. إن النمو في استخدام الممارسات والأساليب الحمائية الجديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية سوف يبذل بعض المكاسب التي تم تحقيقها كنتيجة لتخفيض الضرائب الناجمة عن الاتفاقيات الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن الحمائية الجديدة تستخدم على نطاق أوسع من الحمائية التقليدية المتمثلة في الرسوم الجمركية خاصة في ظل إفرافات الأزمة المالية العالمية 2008. (بن عبد العزيز، 2021)

4. دوافع وأسباب الحمائية الجديدة

برزت العديد من الأزمات على مستوى الاقتصاد الدولي نهاية الستينات وبداية السبعينات كأزمة النفط وأزمة النقد الدولي، هذه الأزمات التي كانت الاقتصادية المتقدمة مركزاً وسبباً لها في استخدام أشكالاً جديدة للحمائية التجارية أقل وضوحاً وأكثر فعالية أو ما يسمى بالحمائية الجديدة حيث ظهرت لإعاقة التجارة الدولية، وقد صاحب أدوات الحماية حدوث تغيرات في طبيعتها وأهدافها حيث أصبحت ذات طبيعة تمييزية،

بمعنى أنها صارت توجه نحو أنواع من السلع ضد بلدان معينة، وعلى هذا الاساس نورد أهم الأسباب التي كانت وراء ظاهرة الحمائية الجديدة:

1.4. تعدد الأزمات في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة دفعت هذه الدول إلى تطوير أساليب جديدة للحماية تكفل لها حد أدنى من الهيمنة على الاقتصاد العالمي ومراكز التجارة الدولية في خضم الصراع الذي تشهده الأسواق التجارية الدولية.

2.4. بروز قوي اقتصادية تنافسية في الدول الصاعدة وفي حلقة التبادل التجاري العالمي (الصين، الهند، اليابان، البرازيل، كوريا الجنوبية، سنغافورة) وبدرج أقل بعض البلدان النامية. (جعفري، 2017/2018).

3.4. غزو سلع الدول الصاعدة لأسواق الدول المتقدمة وبأسعار منافسة بسبب ما توفر لها من أساليب الفن الإنتاجي الرفيع والأيدي العاملة الرخيصة، حيث أصبحت هذه الدول تنافس منتجات الدول الصناعية في عقر دارها.

4.4. كثرة الاستثناءات في مبادئ الجات GAT دفعت بالدول الصناعية، لتطبيق بعض الممارسات الضارة بغرض حماية منتجاتها من المنافسة، لكن في الحقيقة قد أسيء استعمال هذه المادة من قبل هذه الدول والإجراءات التي اتخذتها عموماً كانت منافية لروح الجات GAT، وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية بفرض الكثير من القيود والحواجز غير الجمركية والتي أصبحت أكثر انتشاراً من القيود الجمركية. (روايح، جعفري، و خلاف، 2019)

5.4. تواتر الأزمات المالية العالمية: أدى تواتر الأزمات المالية دوراً بارزاً ومؤثراً في تقوية موقف السياسات الحمائية الجديدة، والعمل نقل مراكز السيطرة والهيمنة وامتلاك عناصر القوة المختلفة والارتقاء بوسائلها لتطوير أساليبها وأدواتها في صراعاتها الخفية والعلنية بشكل مستمر. (قمان و بن شهرة، 2019) هذه الأوضاع الاقتصادية تتماشى مع ما تفرضه الأزمات، وتسعى هذه الدول في ظل الأهداف الاقتصادية المسطرة إلى الحد من تداعيات الركود الاقتصادي، وتحقيق معدلات نمو مضطربة والحد من معدلات البطالة والضعف التضخمية.

6.4. الكساد التضخمي: تعد ظاهرة الكساد التضخمي من المشاكل المعقدة التي تواجه معظم اقتصادات الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء عانت الدول الصناعية من زيادة معدلات البطالة، وعانت الدول الصناعية من زيادة معدلات البطالة، الأمر الذي أدى بتلك الدول بضرورة إيجاد الحلول لمواجهة تلك المشكلة. (بوعبيد و جعيل، 2019)

7.4. تقلبات أسعار الصرف: إن التقلبات في أسعار الصرف وعدم التناسق فيها منذ التخلي على نظام بروتون ودوز أدى إلى انتشار الحمائية من خلال سعي الحكومات إلى تنظيم التدفقات التجارية، وتؤثر تقلبات أسعار الصرف على تمتع المستثمرين بأسعار فائدة عالية، إلا أنهم يقدرون أيضاً إمكانية التنبؤ بالاستثمار. هذا هو السبب في أن العملات في البلدان المستقرة سياسياً والتي تتمتع باقتصاد قوي تميل إلى أن يكون لديها طلب أعلى، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف، تؤدي الاضطرابات في أسعار الصرف إلى زيادة انعدام اليقين الاقتصادي، ومن ثم

عندما ترتفع أسعار الصرف لدولة ما يؤدي ذلك إلى تراجع في الصادرات المصنعة في هذه الدول والعكس يؤدي إلى زيادة تنافسية صادراتها، مما أثار نقاشات حادة حول تضاربات أسعار الصرف وحروب العملة. (Dhaval) 8.4. الاختلالات التجارية: تؤدي الاختلالات التجارية إلى زيادة التوتر في العلاقات الثنائية، فقد تزايد عجز ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة، هذه الاضطرابات التي عاشها الاقتصاد الأمريكي دفعت به إلى اتجاه زيادة الضغوط الحمائية وضرورة استخدام أدوات الحمائية الجديدة لمعالجة أوضاع الاقتصاد الأمريكي. (فاضل، سلطان، و عدنان، 2020)

5. أدوات الحمائية الجديدة.

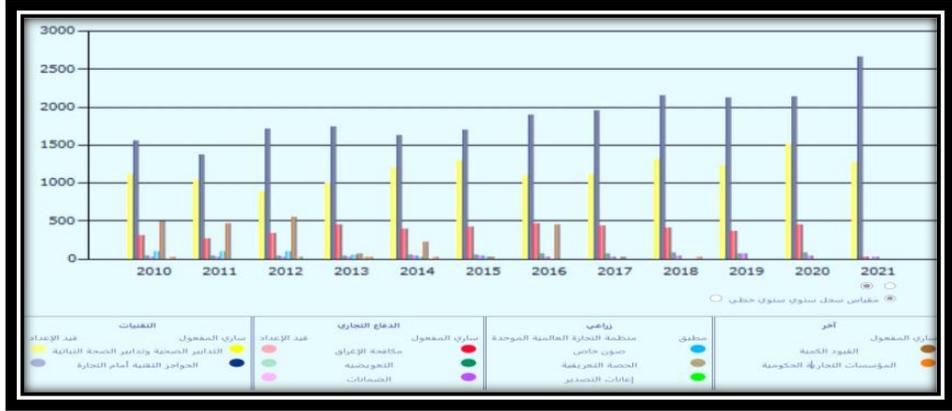
استخدام في أواخر القرن الماضي أنواع وأساليب جديدة من أدوات السياسة التجارية الحمائية للتقليل من الاستيراد، ولقد ظهرت أنواع جديدة من القيود تعترض حرية التجارة الدولية سميت الأساليب الرمادية نذكر منها: 1.5. اتفاقات تقييد الصادرات اختيارياً: تهدف هذه الاتفاقات إلى تقليل الكميات المصدرة من السلع، إذ تقبل الدولة المصدرة بإرادتها بأن لا تزيد الكميات التي تصدرها من سلع معينة عن مقدار الدول الأوروبية كمثال: الحد من صادرات اليابان من السيارات والمنتجات الالكترونية إلى أسواق الدول الأوروبية.

2.5. التوسع الاختياري في الاستيرادات: تلتزم الدولة باستيراد كمية من سلع تزيد عما كان تستورد طبقاً للتفاعل الحر بين قوى السوق، مثل اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية تطبق هذا الإجراء على اليابان لإجبارها على بعض السلع الزراعية مثل الأرز واللحوم بأكثر مما كانت تستورده.

3.5. ترتيبات السوق المنظم: تستخدم المادة 19 من الجات 47 والمتعلقة بالإجراءات الوقائية أو الطارئة لتقييد الواردات، إذ تجبر هذه المادة الطرف المتعاقد أن يوقف التزاماته وفق الاتفاقية إن تم استيراده بكميات متزايدة للمنتجات الأجنبية، التي تكون من شأنها إلحاق الضرر بها، والولايات المتحدة من أهم الدول التي تستخدم هذا الأسلوب، إذ عمدت إلى تقييد الواردات من منتجات معينة لبعض السلع اليابانية. (فاضل، سلطان، و عدنان، 2020)

4.5. معايير الصحة والبيئة والسلامة: هي مجموعة المعايير والتدابير التي لها آثار إدارة البيئة الطبيعية، وتتضمن أيضاً تدابير ومعايير بيئية من صنع الإنسان، والصحة والسلامة البيئيين، والآثار المتعلقة بالصحة والسلامة للبشر والحيوان والنبات. وتندرج ضمنها القواعد والأحكام والمبادئ التي تدير عملية اللجوء إلى اتخاذ الإجراءات الصحية، بما يجعلها إجراءات خفية معرقله للتجارة، دون أن تكون معارضة لأهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة OMC، من خلال هذه المعايير والشروط على المنتجات المحلية في الدول النامية والناشئة تتضمن الالتزام بمواصفات نوعية وشروط السلامة والصحة والبيئة. (عابي، 2018/2019) وبما يحصر آثارها السلبية في هذا الإطار في أضيق الحدود إن الهدف المعلن من هذه الإجراءات هو توفير البيئة المناسبة للمواطن والحفاظ على مصالح المستهلك هذه المعايير لا تخلو من قيود ضمنية غير معلنة.

الشكل رقم: (01) يوضح تطور معايير الصحة والبيئة والسلامة ما بين 2010-2021



Source: World Trade Organizations Portail intégré d'information commercial.

<http://i-tip.wto.org/goods/Forms/GraphView.aspx?period=y&scale=lg>.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن تدابير ومعايير الصحة والبيئة والسلامة في تزايد رهيب فمئذ الأزمة المالية العالمية سنة 2008 لجئنا العديد من الدول المتقدمة إلى اتخاذ العديد من التدابير الحمائية الخفية والتي لا تكون معارضة للأهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة والتي حققت لها جزء من التعافي للخروج من الأزمة، ومنذ 2010 إلى 2018 كانت هناك تذبذب في الزيادة والتقليل من هذه التدابير خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة، وبداية من سنة 2019 لاحظنا تزايد التدابير الحمائية الخاصة بمعايير الصحة والبيئة والسلامة تزامنا مع انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية للسياسات حمائية معلنة ضد الصين كأكبر منافس للولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على الاقتصاد العالمي. وجاءت هذه الإجراءات تزامنا مع أزمة كوفيد19 والتي اجتاحت العالم بأكمله ما تولد عنه اتخاذ إجراءات حمائية أخرى خاصة بالصحة والوقاية لحد من انتشار فيروس كورونا كوفيد19.

ثانيا: أثار الحمائية الجديدة ما بين الازمة المالية سنة 2008 وجائحة كوفيد 19 على نمو التجارة الدولية بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008 إلى غاية 2020، تشير الاحصائيات إلى استمرار تزايد تدابير الحمائية الجديدة، لاسيما في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة الأعضاء في مجموعة العشرين، والتي لا ينطوي أغلبها على تعريفات جمركية، لاسيما فيما يتعلق بفرض قيود على تراخيص الاستيراد وشروط المحتوى المحلي والمعايير البيئية والصحية، والتي يكون تأثيرها كبيرا، وقد أدى ذلك إلى انخفاض تدفقات التجارة بما يتراوح ما بين 5% إلى 8% متأثرة بفرض القيود، وفي ظل ازدياد القيود الحمائية والموانع والإجراءات الحدودية المقيدة للاستيرادات. ويوضح الجدول رقم (01) الاندفاع نحو الاجراءات الحمائية الجديدة ما بين الازمة المالية 2008 وجائحة كورونا كوفيد (19) وتأثيراتها على التجارة الدولية:

جدول (01): معدلات نمو حجم التجارة الدولية والتغير في شروط معدل التبادل التجاري للمدة 2008-2020

السنوات	اجمالي تجارة العالم	الدول المتقدمة		الدول النامية والناشئة		التغير في شروط التبادل التجاري	
		الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الدول المتقدمة	الدول النامية والناشئة
2008	2.8	1.9	0.6	4.0	10.9	1.7-	3.7
2009	11.7-	11.7-	12.1-	8.2-	8.4-	2.9	5.1-
2010	14	14.1	13.3	13.9	15.4	1.1-	2.5
2011	6.3	5.9	5.0	6.30	9.5	1.8-	4.1
2012	2.8	2.1	1.1	4.2	5.8	1.2-	0.3
2013	3	2.3	1.4	4.4	5.6	0.6	0.1-
2014	3.9	3.9	3.9	3.2	4.3	0.3	0.6-
2015	2.8	3.8	4.9	1.4	1.0-	1.9	4.3-
2016	2.2	1.8	2.5	2.9	1.8	1.2	1.6-
2017	5.4	4.4	4.3	7.2	7.5	0.2-	0.8
2018	3.8	3.1	3.3	4.3	1.6	0.6-	1.3
2019	0.9	1.3	9.5-	0.5	5.7-	0.2	0.7
2020	8.5-	1.7	9.1-	1.0-	8.6-	1.2-	1.3-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (التقرير الاقتصادي لصندوق النقد العربي الموحد ملاحق إحصائية، سنوات متفرقة)

نلاحظ من خلال جدول (01) أن معدلات نمو التجارة العالمية كان ضعيفا نوعا ما سنة 2008 مع بداية الأزمة المالية بلغ (2.8%). ولكن في سنة 2009 نلاحظ أن هناك انهيار حاد في نمو التجارة الدولية وصل إلى (-11.7%) ويظهر حجم تأثير للاقتصاديات الدول المتقدمة وبدرجة أقل الدول الصاعدة، وهو ما أثر على شروط التبادل إلى مستويات ضعيفة جدا رجعت على اقتصاديات الدول النامية والناشئة بالسلب (-5.1%) ومن هنا بدأت الدول المتقدمة في تبني العديد من الأساليب الحمائية من أجل تحقيق التعافي من تعدد الأزمات في الرأسمالية وعلى رأسها

أزمة 2008 التي تمثل الانطلاقة الحقيقية لتبني الدول المتقدمة للحماية الجديدة، وفي سنة 2010 لاحظنا انتعاش كبير في معدل نمو التجارة العالمية نتيجة تحسن الأوضاع وانفراج الأزمة المالية. ومع حلول سنة 2011 إلى 2018 كان هناك تذبذب في نمو التجارة العالمية إلى غاية حلول سنة 2019 لاحظنا بداية انهيار معدل إجمالي التجارة الدولية (0.9%) لتنهيار مع حلول 2020 نتيجة انتشار أزمة جائحة كوفيد 19 وصل (-8.5%) والذي أحدث أزمة عالمية عرفت حالة الغلق الجزئي والكلي لجل الاقتصادات العالمية، وهو ما كان عائق كبير في وجه نمو التجارة الدولية وانخفاض معدل التبادل التجاري (-1.2%) بالنسبة للدول المتقدمة و(-1.3%) بالنسبة للدول النامية والناشئة. ونفس الانخفاض الحاد لنمو التجارة الدولية لسنتي 2009 و2020 إلى تزايد الأساليب والمعايير الحمائية الجديدة في محاولة الدول المتقدمة والدول الصاعدة إلى حماية اقتصاداتها وتأمين مصالحها من خلال خلق وتطبيق سياسات ومعايير جديدة لا تتناهي مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة OMC ولكن تتستر من خلالها للمحافظة على مصالحها.

ثالثاً: الحمائية النقدية أدواتها والأطراف الفاعلة فيها

شهد العالم في السنوات الأخيرة تنافس شديد بين الدول المتقدمة وبعض من الدول الصاعدة مما أدى إلى نشوب حرب تجارية بين أقطاب الرئيسية الممولة للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية متجسدة في الصراع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ومع هيمنة الدولار الأمريكي على جل المعاملات الاقتصادية الدولية وتنامي القوة الصاعدة الصينية وغزوها للأسواق العالمية ومنافستها للسلع الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها أدى بهذه الأخيرة إلى تسليط عقوبات على الواردات الصينية إليها من أجل كبح نموها المتزايد وحماية مصالحها والدخول في حرب تجارية من خلال الرد الصيني باستخدام سلاح الحماية النقدية أو ما يسمى بحرب العملات لزيادة تنافسية منتجاتها وحماية مصالحها دون أن تعارض مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة OMC.

1. الحرب التجارية: هي نزاع اقتصادي ناتج عن الحمائية الجديدة التي تقوم فيها الدول برفع أو إنشاء تعريفات أو حواجز تجارية أخرى ضد بعضها بعضاً استجابة للحواجز التجارية التي أنشأها الطرف الآخر. (الزبيدي، 2020)

وتعرف على أنها عادة من الآثار الجانبية للحمائية. تشير الحمائية إلى الإجراءات والسياسات الحكومية التي تقيد التجارة الدولية. ستتخذ الدولة بشكل عام إجراءات حمائية لحماية الشركات والوظائف المحلية من المنافسة الأجنبية. الحمائية هي أيضاً طريقة تستخدم لموازنة العجز التجاري. (CHEN, 2022).

2. حرب العملات: تقوم عندما يستخدم البنك المركزي لبلد ما سياسات نقدية توسعية لخفض قيمة عملته الوطنية بشكل متعمد. هذه الإستراتيجية تسمى أيضاً تخفيض قيمة العملة التنافسية. (KIMBERLY, 2022)

وهي تصعيد لسياسات تخفيض قيمة العملة بين دولتين أو أكثر. كل دولة تحاول تحفيز اقتصادها. تنقلب أسعار العملات باستمرار في سوق الصرف الأجنبي. ومع ذلك، فإن حرب العملات تتميز بانخراط عدد من الدول في وقت واحد في قرارات سياسية تهدف إلى تخفيض قيمة عملاتها. (PICARDO, 2022)

3. أدوات التدخل في حرب العملات

تنقسم أدوات التدخلات التي تحدث في سوق الفوركس بغرض خفض قيمة العملة الوطنية إلى تدخلات مباشرة وتدخلات غير مباشرة على أساس الإجراء المستخدم ومدى تأثيره:

1.3. تدخلات مباشرة: وتنقسم إلى:

1.1.3. يقوم البنك المركزي يتدخل في الأسواق بصفة مباشرة كبائع لعملته المحلية ومشتري للعملات الأخرى. تقوم معظم البنوك المركزية في الدول ذات الفائض التجاري مع دولة أخرى بامتصاص الفائض النقدي الداخل من العملة الأجنبية نتيجة التصدير عن طريق شرائها بواسطة خلق وطباعة العملة المحلية، وينتج عن ذلك زيادة للمعروض النقدي من العملة المحلية ومن ثم الإبقاء على سعر صرف العملة المحلية منخفض هذا من ناحية، ومن جهة أخرى يقوم البنك باستثمار العملة الأجنبية في شكل سندات حكومية أو في بنوك الدولة صاحبة العملة الأجنبية والحصول على عائد في المقابل باستعمال توصيات فوركس (زيادة الطلب على العملة الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاعها وهو حرب العملات).

2.1.3. يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة الأساسي وبالمقابل انخفاض الطلب على العملة المحلية نظير انخفاض العائد عليها مما يؤدي إلى انخفاضها، لكن هذا الإجراء يعتبر كلاسيكياً حيث تعمل البنوك المركزية على تحريك سعر الفائدة وفقاً لما يتناسب مع احتياجات وحالة الاقتصاد القائم. (دراسات اقتصادية حرب العملات... وصراع البقاء، بلا تاريخ)

2.3. تدخلات غير مباشرة: تتمثل في تصريحات القادة والمسؤولين في وسائل الإعلام، والتي تشير إلى إجراءات أو أحداث مستقبلية قد تخفض قيمة العملة. وبالتالي، توجيه المضاربين والمستثمرين إلى ذلك الاتجاه. كما يمكن تطبيق سياسة التيسير الكمي، وهي عبارة عن طبع أوراق البنكنوت وإعادة ضخها إلى الأسواق لشراء الديون والسندات السيادية وغيرها من الأصول لزيادة المعروض النقدي.

ويتمثل الغرض الرئيسي من هذه السياسة في مواجهة الأزمات المالية الحادة. فقد استخدمت هذه السياسة على نطاق واسع بعد الأزمة المالية العالمية، حيث قام بهذا الإجراء كل من البنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي)، البنك المركزي البريطاني، البنك المركزي الياباني بهدف دعم القطاع المصرفي العالمي المتداع الذي واجه نقصاً حاداً في السيولة نتيجة لأزمة الرهن العقاري عام 2008. (مقار، 2017)

4. الأطراف الرئيسية الفاعلة في حرب العملات

شهدت حرب العملات صراع تجاري على أشده بين أقطاب الاقتصاد العالمي كأطراف رئيسية فاعلة فيه

نذكرها فيما يلي:

1.1.4. الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الكبرى الوحيدة في العالم التي هيمنت على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية في الأسواق العالمية لسنوات عديدة ومع مرور السنوات تعرضت اقتصادها إلى العديد من الأزمات من جراء ركود وضعف شديد في معدلات النمو، ما دفع بالولايات المتحدة

إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات والأساليب وتبني سياسات توسعية جريئة لتحفيز النمو الاقتصادي واحتواء التداعيات السيئة والأخطار المحتملة. (رشدي، 2008)

2.4.2. الصين: تعتبر الصين من أكبر الدول الصاعدة والتي عرفت تطورا كبير في السنوات وقد غزت الاقتصاد العالمي بسلعها ومنتجاتها وبأقل تكلفة وبجودة عالية وهذا السبب جعلها محل اهتمام الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة من أجل الحد من نموها المتزايد وغزوا سلعها للأسواق العالمية ولهذا لجئت الصين إلى إعطاء صادراتها ميزة تنافسية في الأسواق العالمية على حساب الأطراف الأخرى عن طريق خفض عملتها، ردا على العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه السلع الصينية، وقبل أن يقرر المجلس الفيدرالي الأمريكي تاريخ رفع معدل الفائدة المرتقب.

وبكلمات أخرى قد تدفع التخفيضات الصينية الدول الأخرى إلى مجاراتها في تخفيض قيم عملاتها للبقاء في دائرة التنافسية العالمية في التصدير أو عن محاولة التحكم في حجم وارداتها من الصين تحقيقا لمصالحها التجارية. من الواضح أن الهزة التي أصابت الأسواق الدولية جراء الخسائر التي تكبدتها البورصات العالمية في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والتي امتدت إلى المعادن والنفط أثار تخفيض العملة، لم تترك مكانا للاطمئنان. بل وجهت أصابع الاتهام إلى الصين لحماية مصلحتها دون مراعاة مصالح الشركاء التجاريين الآخرين. (الباش، 2015)

5. الأطراف الثانوية الفاعلة في حرب العملات

انعكست الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من خلال زيادة التدابير الحمائية وحرب العملات على اقتصاديات العديد من الدول ما جعل بعضها تكون طارفا ثانويا في الصراع التجاري وفي حرب العملات نذكر منها:

1.5. منطقة الأورو: شهدت منطقة الأورو نمو متسارع خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 ورجع ذلك لضعف عملة الأورو مقارنة بالعملات الرئيسية خاصة أمام عملة الدولار الأمريكي بعد الأزمة، ما أدى إلى زيادة تنافسية السلع والمنتجات الأوروبية وشكل دعما للصادرات منطقة الأورو خاصة ألمانيا وفرنسا، ارتفاع قيمة اليورو كان أمر مقلق بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي خاصة بعد وصوله لأعلى مستوياته سنة 2009 مقارنة بالدولار الأمريكي.

وبعد ظهور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو سرعت من انخفاض اليورو وكثرت المخاوف من الإجراءات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية كي تضعف العملة الخضراء وهو الأمر الذي انتقده البنك المركزي الأوروبي، كما دعي إلى ضرورة إنشاء صندوق بغرض تحقيق استقرار أسعار الصرف في أسواق العملات الأجنبية ومن أجل الحيولة دون الارتفاع الكبير لليورو أو خفض أو تقليص صدى التقلبات في سعر الصرف. (داي، 2018/2017)

2.5. بريطانيا: يعد الجنيه الإسترليني الفائز الأكبر في حروب العملات بعد أزمة 2008 إذ لم يستخدم التخفيض في قيمة الجنيه الإسترليني كعلاج ولكن وضع الاقتصاد البريطاني ساء على أغلب المقاييس الأداء الاقتصادي، فالدور المهم لبريطانيا في التمويل الدولي جعلها أكثر عرضة من الدول الأخرى، بريطانيا في خضم

التحولات للاستقرار السياسي والاقتصادي إلى واحدة من أكثر الاقتصاديات في العالم التي يصعب التنبؤ بها، وبعد سنوات من انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي وتدهور وضعها الاقتصادي قامت بعرض استفتاء للخروج من الاتحاد الأوروبي وقد تم لها ذلك وعمد إلى العديد من الإصلاحات للنهوض بالاقتصاد البريطاني، ويمكن لبريطانيا من جديد أن تصبح الفائز غير المعلن في حرب عملات ضعيفة عالمية. (داي، 2017/2018)

3.5. سويسرا: تأثر الاقتصاد السويسري بحرب العملات والتي أُلقت بظلالها على معظم اقتصاديات العالم بنسب متفاوتة على هذا الأساس يقوم البنك المركزي السويسري المشهور بتدخلاته في سوق سعر الصرف ضمن محاولاته لوقف الارتفاع المضطرب لسعر صرف الفرنك السويسري كما أن هنالك مخاوف بدأت تظهر علامات تؤيد تحرك البنك خلال الفترة المقبلة خاصة أن تلك المخاوف تتعلق بتوقعات ارتفاع معدل البطالة، والسبب يرجع إلى قوة الفرنك السويسري أمام العملات الرئيسية الأخرى لاسيما أمام اليورو. (جلال، 2010)

II. الطرق والأدوات

تأثير السياسات الحمائية الجديدة وتغير سعر صرف اليوان مقابل الدولار على رصيد الميزان التجاري الصيني الأمريكي الصيني.

من أجل بناء نموذج قياسي نعتمد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد من أجل اختبار وجود العلاقة السببية القائمة بين السياسات الحمائية الجديدة كمتغير وهي والتغير في قيمة عملة اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي مع رصيد الميزان التجاري الصيني للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين، وتتكون السلسلة من 22 مشاهدة من سنة 2000 إلى 2021 وذلك من أجل معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الصيني للدولتين مع السياسات الحمائية الجديدة كمتغير وهي والتغيرات التي تحدث في سعر صرف اليوان مقابل الدولار الأمريكي كمتغير مستقل. وقد اعتمدنا إدخال السياسات الحمائية الجديدة كمتغير وهي في بنائنا للنموذج من خلال اطلاعنا لنتائج الدراسات السابقة للموضوع، استخدمت بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين مزيج من الأساليب الحمائية العلنية والخفية، بطرق جديدة ومتجددة في محاولة منها للحفاظ على مكانتهما في السيطرة على الاقتصاد العالمي وحماية مصالحها وهي أساليب يصعب معرفتها، ومع حلول سنة 2018 لجئت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام أسلوب حمائي شبه علني وكذا الصين في الجانب الأخر لجأنا إلى استخدامه كمتغير وهي لنبين حجم تأثيره على نمو الاقتصاد العالمي وعلى الميزان التجاري الصيني للولايات المتحدة الأمريكية والصين باعتبارهما أكبر ممولان للاقتصاد العالمي.

متغيرات الدراسة:

BC : الميزان التجاري الصيني الأمريكي الصيني يمثل المتغير التابع.

CH : يمثل سعر صرف اليوان مقابل الدولار كمتغير مستقل.

DV : يمثل السياسات الحمائية الجديدة كمتغير وهي.

€: متغير عشوائي

وذلك بالاعتماد على الجدول رقم(02) الذي يوضح السلسلة محل الدراسة، وبالاعتماد على طريقة المربعات

الصغرى OLS في التقدير من خلال برنامج Eviews10

1.تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بواسطة المربعات الصغرى.

نقوم بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعد الأفضل من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية كونها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن وعند مستوى معنوية أقل من 5% وبالاعتماد على برنامج Eviews 10 وطريقة المربعات الصغرى OLS تحصلنا على نتائج التقدير التالية:

III. نتائج الدراسة

نلاحظ من خلال مخرجات نتائج التقدير في الجدول (04) أن النموذج يدل على وجود علاقة عكسية بين السياسات الحمائية الجديدة كمتغير وهي وعلاقة طردية بين سعر صرف اليوان مقابل الدولار مع الميزان التجاري البيئي الأمريكي الصيني حيث يأخذ الصيغة الخطية التالية:

$$BC=-972549.6+100594.5CH-60472.9DV$$

أولاً: التحليل الاحصائي يتضح من خلال نتائج التقدير أن معالم النموذج المقدره معنوية إحصائياً، مما يدل على أهمية العلاقة بين رصيد ميزان التجاري البيئي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين والسياسات الحمائية الجديدة وتغير سعر صرف اليوان مقابل الدولار وذلك من خلال المقاييس التالية:

القدرة التفسيرية

$$R^2=0.82269$$

يدل على أن النموذج مقبول إحصائياً، وقد تم قياس قوة تفسير العلاقة بين السياسات الحمائية الجديدة وسعر صرف اليوان مقابل الدولار مع الميزان التجاري البيئي الأمريكي والصيني بواسطة معامل التحديد 82.27%، أي أن السياسات الحمائية الجديدة كمتغير وهي وسعر صرف اليوان مقابل الدولار كالمتغير المستقل تدخل في تفسير المتغير التابع الميزان التجاري البيئي الأمريكي الصيني بنسبة 82.27%، أما النسبة المتبقية 17.73% فيتم تفسيرها بعوامل أخرى لم تدرج في النموذج المقترح كعوامل أخرى مثل نمو الاقتصاد العالمي.

المعنوية الكلية

$$F:0.00000$$

احتمال معامل فيشر يتضح من خلال احتمالية قيمة فيشر والتي تقدر ب(0.00000) وهي أقل من درجة المعنوية 5%، مما يدل على أن النموذج مقبول إحصائياً وله معنوية إحصائية، أي أن المتغير الوهمي السياسات الحمائية الجديدة والمتغير المستقل سعر صرف اليوان مقابل الدولار يؤثران في الميزان التجاري البيئي للولايات المتحدة والصين. بما أن $F \text{ prob} = 000000.0 > 0.05$ فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 القائلة بجودة النموذج المدروس وصالحيته.

المعنوية الجزئية

ثانيا: التحليل الاقتصادي:

يتضح من خلال النموذج المقدر، تكون العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرين المستقل والوهي كما يلي:
من خلال النموذج المقدر المحصل عليه ، فإن المعلمة $0 < 100594.5$ ، إذن المعلمة تشير إلى وجود علاقة
طردية بين تغير سعر صرف اليوان مقابل الدولار والميزان التجاري البيئي الأمريكي الصيني، بحيث تؤدي زيادة سعر
صرف اليوان مقابل الدولار بوحدة واحدة إلى زيادة الميزان التجاري البيئي الأمريكي مع الصين لصالح الصين. ب:
 100594.5 مليار دولار أي أثر إيجابي علاقة موجبة حيث أن الميزان المسجل لصالح الصين وهذا ما يتوافق مع
النظرية الاقتصادية.

ونلاحظ كذلك أن المعلمة الثانية: $DV = -60472.9$ والتي تمثل المتغير الوهبي (السياسات الحمائية الجديدة)
تشير معلمتها إلى وجود علاقة عكسية بينها وبين الميزان التجاري البيئي للولايات المتحدة الأمريكية والصين بحيث
أي زيادة في المتغير الوهبي ستؤدي على تقليص الفجوة في العجز في المتغير التابع الميزان التجاري البيئي بين الولايات
المتحدة والصين أي أن زيادة المتغير الوهبي بوحدة واحدة ستأثر على الميزان التجاري بمقدار -60472.90 مليار
دولار، أي أثر سلبي علاقة سلبية بحيث تخدم الولايات المتحدة الأمريكية لتقليص العجز في الميزان التجاري البيئي
وتضرر بالاقتصاد الصيني لأنها تكبح النمو في صادراتها نحو الولايات المتحدة الأمريكية ونمو الاقتصاد العالمي.
وعلى هذا الأساس سعت الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة وخاصة بعد وصول الرئيس الأمريكي
دونالد ترامب إلى الحكم سنة 2018 إلى انتهاج سياسة حمائية جديدة للاقتصاد الأمريكي عبر شقين الشق الأول
تمثل في الحماية النقدية (حرب العملات) والشق الثاني تمثل في السياسات الحمائية الجديدة متمثلة في فرض
المزيد من الرسوم الجمركية وبعض الأساليب الخفية كمعايير البيئة السلامة الصحية.

ثالثا: تقييم النموذج المقدر قياسي

الاختبارات القياسية وتحليل النتائج للنموذج المقدر سيتم القيام بذلك عن طريق تقييم النموذج المقدر
وخوله من مشاكل القياس الناجمة عن تقدير طريقة المربعات الصغرى العادية OLS
1. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (اختبار Jarque Bera).

نقوم هنا باختبار جار ك بير ودراسته كما يلي

H_0 : الفرضية الصفرية: الأخطاء موزعة توزيع طبيعي.

H_1 : الفرضية البديلة: الأخطاء غير موزعة توزيع طبيعي ،

نلاحظ من خلال الجدول رقم: (05) أن نتائج هذا الاختبار كانت كما يلي: $Prob|b| = 0.458447 > 0.05$ ومنه نقبل

الفرضية الصفرية H_0 القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تقول
سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: للكشف عن هذه المشكلة نعلم على اختبار درين واتسن لكنه في هذه الحالة غير فعال بحسب قيمة درين واتسن 0.508، حيث اعتمدنا في ذلك على اختبار بديل وهو اختبار Godfrey-Breusch، للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي والذي أظهرت نتائجه أن هناك مشكلة ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي حسب الجدول رقم: (07-06) على التوالي:

ومن أجل حل مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء اعتمدنا على طريقة الفروقات (différance) ، فكان المخرجات النتائج موضحة كما يلي : الجدول رقم: (08-07) على التوالي:
أظهر $Prob\ 0.26 > 0.05$ أنه قد تم فك مشكلة الارتباط الذاتي، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H_1 القائلة بوجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، ونقبل فرضية الصفرية H_0 ، القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية.

3. اختبار عدم تجانس التباين

للكشف عن هذه المشكلة نعلم على اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، Arch، والذي يظهر ما إذا كان هناك تجانس لعنصر الخطأ أم لا.

H_0 : عدم وجود مشكلة تجانس التباين.

H_1 : وجود مشكلة تجانس التباين.

H_0 نقبل $Fprob > 0.05$: كان إذا

H_1 نقبل $Fprob < 0.05$: كان إذا

وفقا لهذا الاختبارين وباستعمال برنامج Eviews10 نحصل على النتائج الموضحة في الجدولين: (10-09)
نلاحظ من خلال الاختبارين السابقين وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10، التي أظهرت نتائج الاختبارين على التوالي $0.05 < 0.41$ ، $0.05 < 0.32$ وكلاهما غير معنوي وعلى هذا الأساس نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تقول بوجود مشكلة تجانس التباين.

IV. الخلاصة:

لخصت دراستنا للحماية الجديدة وحرب العملات على صعيد صراع أقطاب الهيمنة على الاقتصاد العالمي وخاصة الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى استخدام كل منهما أساليب حمائية علنية وسرية لحماية اقتصادهما، وقد تفاقم الصراع بعد وصول الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى سدة الحكم سنة 2018، وانهاجه بفرض تعريفات جمركية استخدام معايير البيئة والسلامة الصحية على واردات الصين إلى أمريكا واستخدام هذه الأخيرة الحماية النقدية ممثلة في حرب العملات لزيادة تنافسية سلعها

بالخارج ومحاولة امتصاص التعريفات المفروضة على صادراتها إلى الولايات المتحدة، تطرقنا من خلال دراستنا إلى السياسات الحمائية الجديدة وتأثيرها على الميزان التجاري البيئي للولايات المتحدة الأمريكية والصين، وقد أسفرت نتائج الدراسة إلى :

✓ وجود تأثير للسياسات الحمائية الجديدة على الميزان التجاري البيئي لهما من خلال وجود علاقة عكسية بينهما أي كلما زاد السياسات الحمائية الجديدة ستؤدي إلى تقلص الميزان التجاري البيئي وبطبيعة الحال سيؤدي ذلك إلى ذلك إلى انخفاض تدفق التجارة الدولية وبالتالي انخفاض في نمو الاقتصاد العالمي،

✓ وجود تأثير للحرب العملات كأسلوب حمائي من خلال تأثير تغير سعر صرف اليوان مقابل الدولار على الميزان التجاري البيئي للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين بوجود تأثير من خلال العلاقة الطردية بينهما، فكلما زاد سعر صرف اليوان مقابل الدولار سيؤدي إلى زيادة الميزان التجاري البيئي بمقدار التغير في سعر صرف اليوان مقابل الدولار وعلى هذا الأساس خلصت دراستنا إلى تأثير الميزان التجاري البيئي للولايات المتحدة الأمريكية والصين بزيادة السياسات الحمائية وحرب العملات مما يؤدي إلى إضعاف وعرقلة حركة التجارة الدولية وتقليص في نمو الاقتصاد العالمي.

✓ تأثر التجارة الدولية وتراجع نمو الاقتصاد العالمي من خاصة بعد وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى سدة الحكم سنة 2018، بعد اعتماده على فرض نهج الحماية من خلال فرض رسوم جمركية علنية وأساليب حماية خفية تحت مسمى معايير الجودة والسلامة وغيرها.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها نقترح التوصيات التالية:

✓ ضرورة الالتزام واحترام مبادئ وقوانين المنافسة التجارية وفق لوائح منظمة التجارة العالمية OMC.

✓ يجب على المنظمة العالمية للتجارة فرض منطقتها لضمان استمراريتها في تقيق المنافسة التجارية العادلة ومحاربة الأساليب الحمائية بكل أشكالها خدمة للاقتصاد العالمي.

✓ ضرورة تدخل الهيئات النقدية الدولية كصندوق النقد الدولي للحد من إجراءات الحماية النقدية بين الدول لضمان الحرية في التجارة الدولية بما يخدم نسب النمو في الاقتصاد العالمي.

- الإحالات والمراجع:

المؤلفات:

- عمار جعفري(2017/2018)، السياسات الحمائية الجديدة في ضوء المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 89-90.
- سارة داي(2017/2018)، أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 128، 129.
- وليد عابي(2018/2019)، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 213.

- Peter. G, Dowson. (2012). New or old protectionism ...? D.c.n.t waschington N°289, p09.

- Abboush, Suhail. (2016, Juine 07). Trade protectionism: reasons and outcomes, Duquesne University, p. 387.

المقالات:

- حسن موسى فاضل وآخرون، الحمائية الجديدة وانعكاساتها على المصالح التجارية للدول النامية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2020، ص 08-09.
- محمد لحسن علاوي ومحمد الأمين شربي، الحمائية الجديدة، حرب العملات وأهمية تفعيل دور المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث العدد 14، 2014، ص 02.
- ميلود بوعبيد وجمال جعيل، أزمة الكساد التضخمي الدول الصناعية: الأسباب والحلول من منظور الاقتصاد السياسي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، 2019، ص 75-88.
- علي طارق الزبيدي، الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وتأثيرها في الاقتصاد العالمي 2017-2019، مجلة العلوم السياسية الجامعة العراقية، العدد 60، 2020، ص 411-438.
- عمر قمان وسعيد بن شهرة، إدارة الأزمات الاقتصادية بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي-الأزمة الاقتصادية العالمي (2008-2009)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 38.
- محمد عبد الشفيق عيسى والجزار حجازي، أثر السياسات الحمائية الراهنة في العالم على التجارة الدولية مع اشارة خاصة إلى جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، (2019/2018)، ص 03.

المداخلات:

- سفيان بن عبد العزيز، أثر الاساليب الحمائية الجديدة في التجارة الدولية على تنافسية الاقتصادات العربية (الاقتصاد الجزائري نموذجا). الملتقى الدولي العلمي الافتراضي حول التجارة الدولية بين الحاضر والمستقبل، 19 20 جوان 2021، جامعة الزاوية وجامعة طاهري محمد بشار، ليبيا-الجزائر.
- عبد الرحمان رواج وعمار جعفري وعلام خلاف، الحمائية النقدية كأسلوب حمائي جديد وأثرها على قطاع الصادرات في الصين، ملتقى دولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، يومي 02 و03 ديسمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشهيد حبي لخضر الوادي، الجزائر.

مواقع الانترنت:

- التقرير الاقتصادي لصندوق النقد العربي الموحد ملاحق إحصائية (سنوات متفرقة)، (بلا تاريخ)، الثورة العلمية والتكنولوجية: <https://men-gov.ma>
- حامد عبد الحسين الجبوري. (30 جويلية، 2022). هل سيتفوق الاقتصاد الصيني على الاقتصاد الأمريكي؟ مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، <http://fcds.com/economical/1736>
- دراسات اقتصادية حرب العملات... وصراع البقاء، خبراء الاقتصاد. (بلا تاريخ)، Saudia forex <https://www.forexsaudia.com>.
- صبحي إبراهيم مكار. (15 أغسطس , 2017). حرب العملات وأثرها على الاقتصاد العالمي. shbabmisr. <https://www.shbabmisr.com/t~133881>.
- محمد جلال، (18 ديسمبر، 2010)، حرب العملات ... وصراع البقاء ...،
- Alphabet: <https://alphabet.argaam.com/article/detail/24380>.

تأثير الحمائية الجديدة وحرب العملات على الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا - دراسة حالة الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين دراسة قياسية (2000-2021) (ص: 29-52)

- هاشم الباش، (23 أغسطس، 2015)، العملة الصينية: هوس حرب عملات، jbcnews، <http://www.jbcnews.net/article/142925>.
- علاء رشدي، (07 يوليو، 2008)، الاقتصاد العالمي ينقذ الولايات المتحدة من الركود الحاد، almalnews، [/https://almalnews.com](https://almalnews.com/).
- محمد البنا، (01 سبتمبر، 2020)، التوترات الأمريكية. الصينية تطل اقتصادات 13 دولة عربية، آراء حول الخليج: https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=5247:13&catid=4370&Itemid=172
- KIMBERLY, A. (2022, July 19). Currency Wars and How They Work. Retrieved from the balance: <https://www.thebalance.com/what-is-a-currency-war-3306262>
- PICARDO, E. (2022, August 12). What Is a Currency War and How Does It Work? Retrieved from investopedia: <https://www.investopedia.com/articles/forex/042015/what-currency-war-how-does-it-work.asp>
- CHEN, J. (2022, February 28). Trade War. Retrieved from Investopedia: <https://www.investopedia.com/terms/t/trade-war.asp>
- Dhaval, Palel. (n.d.). Why Do Currencies Fluctuate? Retrieved from linkedin: <https://www.linkedin.com/in/dhaval-patel-20aa5283/>
- Tejvan, Pettinger. (2015, novembre 15). The Effects of Protectionism trade. economicshelp. Retrieved from <https://www.economicshelp.org/blog/52/>
- WORLD TRADE ORGANIZATION. (n.d.). Retrieved from <https://edb.wto.org/charts>
- Exchange rate: retrieved:02/09/2022, <https://www.macrotrends.net/2575/us-dollar-yuan-exchange-rate-historical-chart>
- US Census Bureau : retrieved : 03/09/2022, <https://www.census.gov/foreign-trade/data/index.html>
- World Trade Organizations Portail intégré d'information commercial, <http://i-tip.wto.org/goods/Forms/GraphView.aspx?period=y&scale=l>.

الملاحق:

الجدول رقم:(02) يوضح بيانات تغير سعر صرف اليوان والحمائية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية والميزان التجاري البيئي للولايات المتحدة الأمريكية والصين من 2000-2021

Année	CH	DV	BC
2000	8,28	0	-83833
2001	8,28	0	-83096,1
2002	8,28	0	-103064,9
2003	8,28	0	-124068,2

2004	8,28	0	-162254,3
2005	8,19	0	-202278,1
2006	7,97	0	-234101,3
2007	7,61	0	-258506
2008	6,95	0	-268039,8
2009	6,83	0	-226877,2
2010	6,77	0	-273041,6
2011	6,46	0	-295249,7
2012	6,31	0	-315102,5
2013	6,20	0	-318683,8
2014	6,14	0	-344817,7
2015	6,23	0	-367328,3
2016	6,64	0	-346825,2
2017	6,76	0	-375167,9
2018	6,62	1	-418232,9
2019	6,91	1	-344312
2020	6,90	1	-310263,5
2021	6,45	1	-355301,7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقعين:

<https://www.macrotrends.net/2575/us-dollar-yuan-exchange-rate-historical-chart>

<https://www.census.gov/foreign-trade/data/index.html>

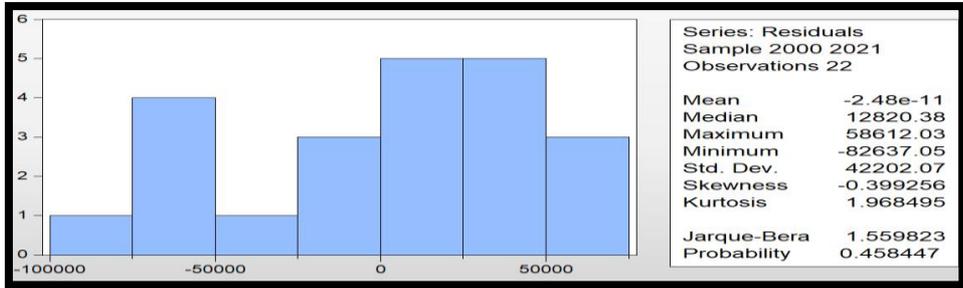
تأثير الحمائية الجديدة وحرب العملات على الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا - دراسة حالة
الصراع التجاري بين الولايات المتحدة والصين دراسة قياسية (2000-2021) (ص: 29-52)

جدول رقم: (03) يوضح نتائج تقدير تأثير السياسات الحمائية الجديدة وتغير سعر صرف اليوان مقابل الدولار على الميزان التجاري البيئي الأمريكي الصيني خلال الفترة: (2000-2021).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-972549.6	89868.90	-10.82187	0.0000
CH	100594.5	12315.28	8.168270	0.0000
DV	-60472.90	25371.82	-2.383467	0.0277
R-squared	0.822699	Mean dependent var	-264111.2	
Adjusted R-squared	0.804036	S.D. dependent var	100225.5	
S.E. of regression	44367.67	Akaike info criterion	24.36453	
Sum squared resid	3.74E+10	Schwarz criterion	24.51331	
Log likelihood	-265.0099	Hannan-Quinn criter.	24.39958	
F-statistic	44.08122	Durbin-Watson stat	0.508383	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم: (04) اختبار التوزيع الطبيعي Jarque Bera



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم: (05): يوضح اختبار Breusch Godfrey serial Corrélation LM Test. عند درجة التأخير (02)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	16.70804	Prob. F(2,17)	0.0001
Obs*R-squared	14.58173	Prob. Chi-Square(2)	0.0007

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

جدول رقم: (06) يوضح اختبار Breusch Godfrey serial Corrélation LM Test، عند درجة التأخير (01)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	21.41102	Prob. F(1,18)	0.0002
Obs*R-squared	11.95205	Prob. Chi-Square(1)	0.0005

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم: (07) يوضح إدخال الفروقات (différence) على النموذج المقدر.

Dependent Variable: DBC Method: Least Squares Date: 11/29/22 Time: 09:05 Sample (adjusted): 2001 2021 Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6817.536	6970.100	-0.978112	0.3410
DCH	54469.21	27865.91	1.954690	0.0663
DDV	-28621.77	30102.93	-0.950797	0.3543
R-squared	0.214961	Mean dependent var		-12927.08
Adjusted R-squared	0.127735	S.D. dependent var		31413.47
S.E. of regression	29338.65	Akaike info criterion		23.54276
Sum squared resid	1.55E+10	Schwarz criterion		23.69198
Log likelihood	-244.1990	Hannan-Quinn criter.		23.57515
F-statistic	2.464400	Durbin-Watson stat		1.515658
Prob(F-statistic)	0.113245			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم: (08) يوضح اختبار Breusch Godfrey serial Corrélation LM Test، عند درجة التأخير (01)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.070067	Prob. F(1,17)	0.3154
Obs*R-squared	1.243571	Prob. Chi-Square(1)	0.2648

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم: (09) يوضح اختبار Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan- Godfrey Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.823732	Prob. F(2,19)	0.4539
Obs*R-squared	1.755383	Prob. Chi-Square(2)	0.4157
Scaled explained SS	0.634017	Prob. Chi-Square(2)	0.7283

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

جدول رقم: (10) يوضح اختبار Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.908490	Prob. F(1,19)	0.3525
Obs*R-squared	0.958299	Prob. Chi-Square(1)	0.3276

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10